الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

إ.ع.ت.إ.ت.و.ت/ص.بوراوي/ 13-09-2017

14 سبتمبر 2017

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
المعهد العالي الفلاحي
مكتب الضبط
15 سبتمبر 2017
عدد الوارد 9668

219

إلى السادة
- المديرين العامين للإدارات المركزية
- المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية
- رئيس مؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي
- مدير عام وكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي
- رؤساء المؤسسات و المنشآت تحت الإشراف

الموضوع: حول الإستبيان المتعلق بنفاذ المرأة التونسية للوظيفة العمومية و المشاركة في صنع القرار.

المصاحب : نسخة من بلاغ رئاسة الحكومة.

-----*-----

وبعد، في إطار انجاز مختلف أقسام الدراسة المتعلقة بنفاذ المرأة لمواقع القرار بالوظيفة العمومية و تشخيص مواطن التمييز المحتملة ضد المرأة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ، أصدرت رئاسة الحكومة بلاغا يتعلق بنشر استبيان على بوابة المشاركة العمومية http:// www.e-paticipation.tn/ ليتم تعميره من قبل الموظفين العموميين بهدف الإطلاع على آرائهم حول الموضوع ، و لضمان مشاركة أعوان وإطارات الوزارة ذكورا و إناثا ، مركزيا و جهويا و تمكينهم من الإطلاع على الإستبيان و إبداء رأيهم حول محتواه ، يرجى تعميم المعلومة على كافة الأعوان و الإطارات الراجعين لكم بالنظر و حثهم على تعمير الإستبيان الموضوع على الخط حتى يوم 21 سبتمبر 2017 ، و السلام.

عن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
الكاتب العام
الإمضاء: منذر الخميري

الفلاحة 30 نهج آلان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71780391/71799457 البريد الإلكتروني : mag@ministeres.tn
موقع الواب: www.agriculture.tn

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

بلاغ

في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، انطلقت مصالح رئاسة الحكومة في إنجاز دراسة كميّة ونوعيّة حول نفاذ المرأة لمواقع القرار في الوظيفة العمومية التونسية. وتتضمّن هذه الدراسة، من بين أقسامها، استبيانا، يتمّ تعميره من قبل الموظفين العموميين (ذكورا وإناثا)، يهدف إلى تشخيص مواطن التمييز المحتملة ضد المرأة في ما يتعلّق بالنفاذ للوظيفة العمومية والمشاركة في صنع القرار.

وفي هذا الإطار تمّ وضع هذا الاستبيان على الخط على الموقع الالكتروني المخصّص للاستشارات العمومية http://www.e-participation.tn/ ليتم تعميره من قبل الموظفين العموميين علما وأنّه لا يمكن لغير الموظفين تعمير هذا الاستبيان.

وبالنظر لأهمية هذه الدراسة وحرصا على الاطلاع على آراء الموظفين العموميين حول الموضوع، يرجى من كلّ الموظفين العموميين (ذكورا وإناثا) العاملين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي تعمير الاستبيان المذكور على الخط الذي يستمر لمدة 21 يوما من تاريخ انطلاق وضعه على الخط.